

إخطار بشأن كوفيد-19 فيما يتعلق بقرار مجلس الوزراء رقم 31 لسنة 2019 في شأن تحديد متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية ("تنظيم الأنشطة الاقتصادية الواقعية")

تُدرِك وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("الوزارة") بأن الشركات حول العالم وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة في حاجة إلى توفيق عملياتها التشغيلية لكي تتعامل مع التداعيات الناشئة عن عدوى فيروس كوفيد-19.

تُدرِك الوزارة بصفة خاصة أن انتشار فيروس كوفيد-19 يمكن أن يؤثر على قدرة الأفراد على التنقل سواء نتيجة القيود المفروضة على السفر أو نتيجة خضوع الأفراد إلى إجراءات العزل الذاتي أو متطلبات الحجر الصحي.

وتؤكد الوزارة في هذا الصدد أن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تأخذ في الاعتبار تأثير فيروس كوفيد-19 على الأعمال التجارية المعتادة للمرخص لهم عند تحديد ما إذا كان المرخص له قد أظهر نشاطاً اقتصادياً واقعياً بدرجة كافية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسوف تقتصر تلك الاعتبارات فقط على متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية التي تتأثر مباشرة بالإجراءات الاحترازية الناشئة عن كوفيد-19 (مثل القيود على السفر وحالات العزل الذاتي أو متطلبات الحجر الصحي). وسوف يؤخذ في الاعتبار بصفة خاصة القيود التي تؤثر على قدرة المرخص له على بيان مدى استيفاء متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية فيما يتعلق بتوجيه وإدارة نشاط المرخص له (المادة 6-2 (ب) من تنظيم الأنشطة الاقتصادية الواقعية).

يجب على الشركات أن تنظر في مسألة تعيين مديرين بُدلاء في دولة الإمارات العربية المتحدة ممن تتوافر لهم القدرة على حضور الاجتماعات في دولة الإمارات العربية المتحدة وبذلك تعالج أية صعوبات عملية تنشأ في المدى القصير عن الإجراءات الاحترازية المرتبطة بانتشار فيروس كوفيد-19.

كما تؤكد الوزارة أيضاً على أن المهلة التي يتعين خلالها تسليم الإخطار وفقاً للمادة (8-1) من تنظيم الأنشطة الاقتصادية الواقعية سوف تمتد إلى 30 يونيو 2020. وفي الوقت الحالي يظل الموعد النهائي لتقديم التقرير عن السنة المالية 2019 كما هو دون تغيير.

يسري ما ورد بعاليه فقط على الفترات التي تتأثر بالإجراءات والقيود الناشئة عن كوفيد-19 وبالقدر اللازم فقط لتخفيف أخطار ذلك الانتشار للفيروس ويحتفظ المرخص لهم بكافة السجلات المطلوبة لبيان التعديلات التي اضطر المرخص لهم للقيام بها على أعمالهم الاعتيادية استجابة للإجراءات المتعلقة بفيروس كوفيد-19.

يجب على الشركات الانتباه إلى أن هذه ترتيبات مؤقتة فقط لذلك تحثهم الوزارة على القيام بكل ما هو لازم لتحقيق الالتزام بواجباتهم وفقاً لتنظيم الأنشطة الاقتصادية الواقعية في أية نواحٍ أخرى (بما في ذلك المواعيد المقررة لتقديم التقارير).

سوف تستمر الوزارة في متابعة التطورات في شأن الإجراءات المتعلقة بفيروس كوفيد-19 والاعلان عن أية مستجدات حسبما يقتضي الأمر.